DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/3
31 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقارير مراجعة الحسابات

متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/5/Add.1)

تقرير مدير البرنامج

أولا - الغرض

١ - على نحو ما تم في فترة السنتين السابقة، وعملا بقراري الجمعية العامة ٢١١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الفقرات ٩ و ١٠ و ١٢) و ٢١٦/٤٨ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (الفقرة ٥)، يعرض مدير البرنامج على المجلس التنفيذي تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (A/51/5/Add.1).

٢ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات وبرامج الأمم المتحدة أن يقدموا ردودهم إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في ذات الوقت الذي تُقدم فيه إليها توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وأن يشيروا إلى التدابير التي ستتخذ لتنفيذ تلك التوصيات مشفوعة بالجداول الزمنية المناسبة.

٣ - وتتضمن هذه الوثيقة موجزا للتوصيات في شكل جدول، مع الاشارة إلى الفقرات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، مبينة حسب مجالات مراجعة الحسابات، وهي مجالات المسائل المالية، والحساب الاحتياطي للإيواء الميداني، والتنفيذ الوطني، وأداء الميزانية، وإدارة الصناديق والصناديق الاستئمانية، والمراجعة الداخلية للحسابات. ويبين الجدول أيضا ردود برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي على كل توصية من التوصيات، التي قدمت إلى مجلس مراجعي الحسابات أثناء قيامه بإعداد تقريره، فضلا عن حالة كل إجراء من إجراءات المتابعة والموعد المستهدف للاستكمال، وذلك في تاريخ إعداد هذه الوثيقة. ويسر مدير البرنامج أن يبلغ الجمعية العامة بأنه قد تم بالفعل إحراز تقدم في بعض المجالات، وأنه تُبذل جهود للتصدي للمسائل التي ما زالت معلقة.

٤ - ويود مدير البرنامج أن يشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم أيضا هذا التقرير الموجز في شكل جدول إلى الجمعية العامة عن طريق الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، استجابة للقرارين سالفي الذكر؛ ويرد ذلك التقرير في تقرير الأمين العام بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/51/488/Add.2). ويرد تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الوثيقة A/51/533.

٥ - وتجب الإشارة إلى أنه في وقت إعداد هذه الوثيقة، لم تكن اللجنة الخامسة قد نظرت بعد في البند المتعلق بتقارير مراجعة الحسابات. وعلى ذلك لا ترد تعليقات اللجنة الخامسة في هذا التقرير. وستبلغ شفويا إلى المجلس التنفيذي خلال دورته الحالية أية معلومات عن أية تعليقات هامة قُدمت خلال مناقشات اللجنة الخامسة.

٦ - وخلال عملية مراجعة الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، قدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ردا خطيا مفصلا على جميع الملاحظات التي أبداها مجلس مراجعي الحسابات في شكل رسائل إلى الإدارة. وترد تلك الملاحظات والنتائج والتوصيات وردود برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تقرير مجلس مراجعي الحسابات. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مجلس مراجعي الحسابات تقريرا مرحليا عن حالة تنفيذ التوصيات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، ويرد موجز له في هذا التقرير (A/51/5/Add.1).

ثانيا - الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

قد يود المجلس التنفيذي أن:

١ - يُعرب عن تقديره لمجلس مراجعي الحسابات للتوصيات التي قدمها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سعيا منه للمساعدة على تحسين عملياته؛

٢ - يحيط علما مع الارتياح بأنه تم إحراز تقدم كبير من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير السابقة لمجلس مراجعي الحسابات؛

٣ - يحيط علما كذلك بأن مدير البرنامج قد اتخذ، أو يتخذ، إجراءات تتناول جميع التوصيات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

مرفق

إجراءات المتابعة والجدول الزمني للمراجعة الخارجية للحسابات

الحالة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
المسائل المالية ١ - ينبغي أن يكمل البرنامج الإنمائي نهجه الحالي بأن يكفل مراجعة حسابات جميع المشاريع [التي تنفذ تنفيذا وطنيا] التي تنطوي على نفقات هامة كل على حدة	٩ (أ) ٧٠	وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعراض استراتيجية مراجعة الحسابات والتغييرات المحتملة التي يلزم إدخالها على القاعدة المالية ١٧-٢ المتعلقة بالمراجعة الخارجية لحسابات مشاريع التنفيذ الوطني.	تاريخ الاكتمال ١ آذار/مارس ١٩٧٩ بدأ بالفعل تنفيذ التحليل الموصى به، مع الشروع مبكرا في اختيار مشاريع لمراجعة حسابها. وفي أواخر عام ١٩٩٦، سيجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البيانات اللازمة من المكاتب القطرية. وستكون النتيجة النهائية هي تنقيح القاعدة المالية ١٧-٢. وبحلول آذار/مارس ١٩٩٧ سيُصدر البرنامج مشروعا يتفق مع توصيات المجلس بشأن اختيار المشاريع.
احتياطي الأماكن في الميدان ٢ - ينبغي أن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضوابط مناسبة لتنسيق ومراقبة المدفوعات في الميدان وفي المقر بالنسبة لعقود التشييد تحت بند احتياطي الأماكن في الميدان.	٩ (ب) ٨٥-٩١	أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريق عمل لبحث مسألة تعطل الضوابط بما في ذلك الرصد والمراقبة. ويدرس البرنامج مهمتي موظف التصديق وموظف الموافقة.	تاريخ الاكتمال ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ يُعالج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاكل الهيكلية المتعلقة بالضوابط المالية والإشراف الاداري، وذلك بإحكام الضوابط الداخلية، بما في ذلك إجراءات إنشاء الالتزامات بحيث تشمل جميع المصروفات من الحساب الاحتياطي. وقد تم تنقيح مهمتي التصديق والموافقة المرتبطتين بالحساب الاحتياطي. ويجري حصر المعاملات التي تستلزم التصديق والموافقة في المقر والميدان على السواء، مع تمحيص جميع المهام التي تتطلب التوقيع، بغية تحديد مسؤوليات المديرين والموظفين ولوضع حدود عليا لكل سلطة، وتحديد الشروط التي يجب الوفاء بها. وهذا لضمان عدم حدوث مثل ذلك التعطل في المستقبل. ويعتزم البرنامج أن يقدم تقريرا عن اكتمال تلك العملية في دورة المجلس التنفيذي التي تُعقد في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧.

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
احتياطي الأماكن في الميدان ٣ - ينبغي أن يتأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن المبالغ المدفوعة للمقاولين أو للمقاولين من الباطن أو للمهندسين المعماريين لا تتجاوز شروط العقود، وأن يقوم، في حالة التجاوز، باتخاذ الخطوات المناسبة لاسترداد الزيادة.	٩ (ج) ٩٣-١٠٣	في شباط/فبراير ١٩٩٦، تعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مهندس معماري لتقديم تقييم مستقل لأعمال التشييد. وقد بدأ البرنامج استعراضا متعمقا للترتيبات التعاقدية مع المهندس المعماري المذكور ولاستعراض أدائه وفقا لتلك العقود. وقد أنشأ مدير البرنامج لجنة مراقبة مستقلة لاستعراض جوانب المساءلة فيما يتعلق باحتياطي الأماكن في الميدان.	تاريخ الاكتمال ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقا خاصا يتألف من موظفي الشؤون المالية والادارية ومن مراجعي الحسابات لاستعراض المدفوعات المقدمة والمطالبات المعلقة بغية التحقق من سلامتها.
التنفيذ الوطني ٤ - يتعين على البرنامج الإنمائي أن يضع معايير لقدرات الحكومات على إدارة وإنجاز المشاريع التي تنفذ وطنيا.	١٠ (أ) ٣٣ ١٤٢-١٤ ٣	أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس بأنه سيضع معايير لتقييم القدرات كجزء من وثيقته المتعلقة بسياسات التنفيذ الوطني، وبأنه سيصدر مبادئ توجيهية أكثر تحديدا فيما يتعلق بتقييم القدرات كجزء من برنامجه المنقح ومن دليل المشاريع.	تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تُعنى الحكومات بصورة رئيسية بقدرتها على تنفيذ المشاريع والبرامج. وعند النظر في تقييم القدرات في ضوء المعايير والإجراءات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فمن الطبيعي أن يدعى المكتب القطري التابع للبرنامج من أجل بدء وتوجيه عمليات تقييم القدرات. وسوف ينعكس ذلك في المبادئ التوجيهية المنقحة لتقييم القدرات. وتشمل الخطوات المقترحة تعيين خبير استشاري ليقوم بصقل وإعداد مبادئ توجيهية للتقييم لإدراجها في دليل التنفيذ الوطني المنقح وهو قيد الإعداد في الوقت الراهن. وستتباين بدرجة كبيرة المتطلبات المتعلقة بالقدرة حسب تعقيد المشاريع/البرامج، وترتيبات التنفيذ، والإدارة، ومدى الاستفادة من الدعم المتاح. وستنعكس هذه الحقيقة في المعايير والمبادئ التوجيهية العامة.

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
التنفيذ الوطني ٥ - يتعين على المكاتب القطرية أن تقوم ، بالاشتراك مع الحكومات، بتقييم القدرات الحالية للحكومات في ضوء تلك المعايير [المذكورة أعلاه].	١٠ (ب) ١٤١-١٤ ٢	أبلغ برنامج الأمم المتحدة الانمائي المجلس بأنه سيضع معايير لتقييم القدرات كجزء من وثيقته المتعلقة بسياسات التنفيذ الوطني وبأنه سيُصدر مبادئ توجيهية أكثر تحديدا كجزء من دليله المتعلق بالبرامج والمشاريع.	تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ يرجع الى البند ٤ أعلاه.
التنفيذ الوطني ٦ - يتعين على البرنامج الإنمائي أن يقوم، بالاشترك مع الحكومات بوضع مشاريع تستهدف معالجة أية فجوات أو نقاط ضعف في قدرات الحكومات لترقى بها إلى المعايير اللازمة.	١٠ (ج) ١٣١ ١٤٥	بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقات تدريبية لتعزيز قدرة المكاتب القطرية والحكومات في مجال أنشطة المشتريات ... ففي عام ١٩٩٦ نظم البرنامج ثلاث حلقات عمل إقليمية بشأن الرصد والتقييم كما كان يقوم أيضا بإعداد ترتيبات بالاشتراك مع البنك الدولي لتدريب الموظفين الأقدم في بلدان البرامج على الرصد والتقييم.	تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ مع تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرات، يعالج البرنامج بالفعل بصورة منتظمة الفجوات الموجودة فيما يتعلق بقدرة الحكومات على إدارة مشاريع التنمية. وستعمل المبادئ التوجيهية المقبلة بشأن تقييم القدرات على زيادة تسهيل تحديد تلك الفجوات عند معالجتها من خلال أنشطة المشاريع التي سيتم تناولها. وسيشمل دليل التنفيذ الوطني المنقح مزيدا من المبادئ التوجيهة المتعلقة بالرصد والتقييم في سياق التنفيذ الوطني.
التنفيذ الوطني ٧ - ينبغي تحديد أهداف التنفيذ الوطني بوضوح، بغية توفير صلة أوثق بالأهداف الإنمائية العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	١١(أ) ١٢٠	وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة وضع أهداف محددة بوضوح للتنفيذ الوطني، وكان البرنامج يقوم بإعداد وثيقة تتعلق بالسياسات لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية التي ستتناول الموضوع فضلا عن قيامه بتحديد استراتيجية أوضح من أجل زيادة توسيع نطاق التنفيذ الوطني	تاريخ الاكتمال ١ أيار/مايو ١٩٩٧ نوقشت الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها وثيقة السياسات في اللجنة التنفيذية. وستعرض الوثيقة في صورتها النهائية على لجنة الإشراف على تنظيم البرامج في تشرين الأول/أكتوبر. وسيدرج التعريف المقترح لأهداف التنفيذ الوطني في الدليل المنقح للتنفيذ الوطني، وسيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية، التي يعقدها في عام ١٩٩٧، إلى جانب استراتيجية التوسع.

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
التنفيذ الوطني ٨ - ينبغي أن يُصدر البرنامج الإنمائي مبادئ إرشادية جديدة بشأن التنفيذ الوطني تعكس جميع التشريعات ذات الصلة وأهداف التنفيذ الوطني وتعزز كما تُحدد متطلبات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمساءلة.	١١ (ب) ١٢٥	أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس بأنه يقوم بتنقيح دليل البرامج والمشاريع وأن هذا سيبسط الإجراءات، ويوائم بين التعليمات المتضاربة، ويزيل أوجه اللبس، فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. ويتوقع البرنامج الإنمائي أن يصدر الدليل المنقح بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.	تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ يجري تنقيح إجراءات التنفيذ الوطني في دليل البرامج والمشاريع، وتناقش داخليا في الوقت الراهن المدخلات الواردة من الوحدات المعنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والخطوات المقترحة الرئيسية هي تنظيم حلقات العمل، وتعيين الخبراء الاستشاريين، وإجراء المناقشات في لجنة الإشراف على تنظيم البرامج. وسيكتمل إنتاج وإصدار المبادئ التوجيهية المنقحة النهائية بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.
التنفيذ الوطني ٩ - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يؤكد من جديد ضرورة تقييم قدرات الحكومات على الاضطلاع بالمشاريع التي تنفذ وطنيا.	١١(ج) ١٤٢	وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة تعزيز تقييم القدرات الوطنية من حيث نطاقه، وتواتره، ونوعيته، وضرورة توضيح الأدوار والمسؤوليات. وأبلغ البرنامج المجلس بأنه سيضع معايير لتقييم القدرات كجزء من وثيقته المتعلقة بسياسات التنفيذ الوطني، وأنه سيصدر مبادئ توجيهية أكثر تحديدا فيما يتعلق بتقييم القدرات كجزء من دليل البرامج والمشاريع المنقح.	تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ يُرجع إلى البند ٤ أعلاه.
التنفيذ الوطني ١٠ - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع مبادئ توجيهية لتقييم القدرات، تشمل معايير لقدرات الحكومات على الاضطلاع بالمشاريع التي تنفذ وطنيا، وتوفير التدريب للمكاتب القطرية والحكومات لمساعدتها في الاضطلاع بتقييمات للقدرات الاستراتيجية.	١١(د) ١٤٢	أبلغ البرنامج المجلس بأنه سيضع معايير لتقييم القدرات كجزء من وثيقته المتعلقة بسياسات التنفيذ الوطني وبأنه سيصدر مبادئ توجيهية أكثر تحديدا فيما يتعلق بتقييم القدرات كجزء من دليل البرامج والمشاريع المنقح.	تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ يُرجع إلى البند ٤ أعلاه. وسيقترن تنقيح إجراءات التنفيذ الوطني بمجموعة برامج عامة للتدريب، بما في ذلك مواضيع تقييم القدرات. وعندما توضع تلك المبادئ التوجيهية، سيقوم مركز الموارد التعليمية التابع لمكتب الموارد البشرية بإدراج الموضوع في برامجه التدريبية العادية وفيما ينظمه من حلقات العمل لموظفي البرامج ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
التنفيذ الوطني ١١ - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع استراتيجية للتقييم الشامل لتقدم لتنفيذ لوطني وإنجازاته.	١١ (هـ) ٣٧ ١٥٠-١٥ ٤	أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس بأن نهجه يجمع بين الاستعراضات الداخلية والتقييمات الخارجية لتحديد الخبرات ولإبراز المواضيع الجديدة من أجل تقييمها فيما بعد. وتشمل خطة العمل التي وضعها البرنامج للتقييم في عام ١٩٩٧ ، دراسات عن الفعالية من حيث التكلفة، والاستدامة، والاعتماد على الذات.	تاريخ الانتهاء ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية لتقييم التقدم المحرز والانجازات في مجال التنفيذ الوطني. وستوضع هذه الاستراتيجية في صورة رسمية في تقرير مدير البرنامج عن التقييم الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧.
التنفيذ الوطني ١٢ - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يبدأ تقييمات مواضيعية للاستدامة، وبناء القدرات، وفعالية التكلفة، تشمل مقارنات مباشرة، حيثما أمكن، بين التنفيذ الوطني ونهج التنفيذ الأخرى.	١١ (و) ١٥٤	أعرب المجلس عن ارتياحه لأنه لاحظ أن خطة عمل البرنامج للتقييم في عام ١٩٩٧ تشمل دراسات عن الفعالية من حيث التكلفة، والاستدامة، والاعتماد على الذات.	تاريخ الاكتمال ستناقش المواضيع الأساسية في هذا التقييم في الاجتماع المقبل للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وسيتم هذا التقييم خلال عام ١٩٩٧.
التنفيذ الوطني ١٣ - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يبدأ استعراضا آخر لاستخدام مرفق خدمات الدعم التقني ٢ (TSS 2) وأثره.	١١ (ز) ١٣٥-١٣ ٨ ١٥٦	أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس بأنه ستتم دراسة مرفق خدمات الدعم التقني ٢ كجزء من استعراض الخبرات الأخيرة، في مجال ترتيبات تكاليف الدعم. وأبلغ البرنامج المجلس بأن التعليمات الجديدة ستشمل شرطا إلزاميا هو أن يتضمن كل مشروع من مشاريع التنفيذ الوطني، اعتمادات في الميزانية لغرض الدعم التقني أو من أجل قيام أي وكالة متخصصة بالاشتراك في استعراض المشروع أثناء التنفيذ.	تاريخ الاكتمال ستشمل تعليمات التنفيذ الوطني الجديدة شرطا إلزاميا بالنسبة لكل مشروع من مشاريع التنفيذ الوطني يتم استعراضه، وذلك فيما يتعلق بضرورة إدراج اعتمادات في الميزانية لأغراض الدعم التقني أو لمشاركة الوكالات المتخصصة في استعراض المشاريع أثناء التنفيذ. ويمكن تمويل تلك الاعتمادات المدرجة في الميزانية في أول الأمر من خلال مرفق خدمات الدعم التقني أو تجعل جزءا من الميزانية العادية.

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
التنفيذ الوطني ١٤ - ينبغي للبرنامج الإنمائي، أن يضع، بالاشتراك مع الوكالات، نظم المعلومات الضرورية لجمع البيانات اللازمة لوضع مؤشرات للأداء في التنفيذ الوطني.	١١ (ح) ١٥٨-١٥ ٩	أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس أنه يعطي أولوية للتعجيل بوضع النظم المناسبة لمؤشرات الأداء وأنه قد تعاقد مع خبير استشاري لوضع تلك المؤشرات. ويزمع البرنامج دمج مؤشرات الأداء المتعلقة بترتيبات تكاليف الدعم والتنفيذ الوطني، في نماذج الأداء المعياري الأخرى بالنسبة للبرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	تاريخ الاكتمال ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات للتنمية البشرية المستدامة تكون لها خصائص العلامة التجارية، مع نظام لتقييم أداء أثر المشاريع. وسيشمل البرنامج جميع طرائق التنفيذ. ويزمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دمج مؤشرات أداء التنفيذ الوطني في نماذج الأداء المعياري الأخرى للبرامج التابعة له. وستصدر التوجيهات للمكاتب القطرية لكي تبذل أقصى اهتمام من أجل إدراج الأعمال المتعلقة بإعداد مؤشرات أداء التنفيذ الوطني كجزء من خدمات الدعم التقني والدعم المقدم لأنشطة وضع المشاريع والبرامج، حيثما أمكن ذلك وكان مجديا.
مسائل الميزانية ١٥ - ينبغي أن يضطلع البرنامج الإنمائي بعمليات قياس عمل لأنشطة المكاتب القطرية، من أجل المساعدة على تعزيز عملية وضع الميزانية على المستوى المحلي، وتوفير بيانات نموذجية للمكاتب القطرية وتجميع مؤشرات للأداء المعياري.	١٢ (أ) ٤١ ١٦٨-١٦ ٩	يُقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأهمية العمليات المستقلة لقياس العمل بالنسبة للمكاتب القطرية. وقد أبلغ البرنامج المجلس بأن أحد المشاريع التي يقوم بتنفيذها كجزء من مبادرة إدارة التغيير تتعلق بـ "المكتب القطري في المستقبل" ومن خلاله يتسنى للبرنامج استعراض هياكل المكاتب ووضع المعايير النموذجية ومؤشرات الأداء المعياري للمكاتب القطرية.	تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ يُحرز في الوقت الراهن مشروع "المكتب القطري في المستقبل" تقدما فيما يتعلق بـ "مبادرة إدارة التغيير" على صعيد المنظومة. والموعد المستهدف لاكتمال المبادرة هو نهاية عام ١٩٩٧، بما في ذلك وضع عمليات لقياس أعمال المكاتب القطرية.
المسائل المتعلقة بالميزانية ١٦ - ينبغي للبرنامج الإنمائي تهيئة السبل لوضع تقارير عن إنجاز الأنشطة المدرج بشأنها اعتمادات في الميزانية.	١٢(ب) ٤٣ ١٧١-١٧ ٢	انظر التوصية ١٥ أعلاه.	تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ يُرجع إلى البند ١٥ أعلاه.

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
إدارة الصناديق ١٧ - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يكفل وجود تحليل واضح يمكن عرضه لولايات الصناديق ومساهماتها في جميع الأهداف المشتركة للبرنامج الإنمائي.	١٣ (أ) ٤٤ ١٧٨	لاحظ المجلس أن شُعبة الطاقة المستدامة والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تضع نهجا لأنشطتها يشمل ثلاثة من الصناديق التي تم استعراضها (مرفق البيئة العالمية، وبروتوكول مونتريال، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف).	تاريخ الاكتمال ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ تحلل ولايات الصناديق حسب الإسهامات التي تقدمها في تنفيذ الاستراتيجية. ويتوقع مبدئيا اكتمال هذا العمل في آذار/مارس ١٩٩٧. وستحلل أهداف وأنشطة الصناديق وتُدرج في خطة العمل على صعيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكون متصلة بالأهداف العامة للبرنامج. وعملية وضع خطة العمل هي عملية سنوية وتستعرض بصورة دورية.
إدارة الصناديق ١٨ - ينبغي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وضع استراتيجية، لتحديد أهدافهما ونهجهما المتعلقة بالمشاريع على المدى الطويل، من أجل تحقيق ولاية وأهداف كل منهما.	١٣ (ب) ٤٥ ١٧٩-١٨ ٥		تاريخ الاكتمال ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ سيقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في حلقة العمل المقبلة لتخطيط الاستراتيجية، بإعداد استراتيجية وخطة للعمل على نحو ما قرره المجلس التنفيذي. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقريرا إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في كل منهما في دورته العادية الأولى ويقدم كلا من الورقة والخطة خلال الدورة السنوية. وفي عام ١٩٩٥ حددت ورقة السياسة العامة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المعنونة "الحد من الفقر، والمشاركة، والحكم المحلي" الأهداف العامة للصندوق. وقام الصندوق بزيادة صقل منتجاته الثلاثة الرئيسية ونشر أوراقا عن أطر السياسة العامة والتصميم لكل منها. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بدأ الصندوق تقييما خارجيا للقدرات من أجل تحليل قدرته على إنجاز تلك الأهداف في غضون ثلاثة أعوام في ضوء الملاك الحالي لموظفيه وممارساته الحالية. وقد أعدت خطة عمل للقيام بهذا ويجري تنفيذها في الوقت الحاضر.

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
إدارة الصناديق ١٩ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إعداد وتنفيذ خطة ذات جدول زمني محدد بوضوح للاستعاضة عن نظام إدارة الميزانية في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بنظام متكامل مع النظام المالي الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	١٣ (ج) ١٩٤	اقترح مدير البرنامج أن يستعيض صندوق الأمم المتحدة للمرأة عن نظام إدارة الميزانية بنظام للإدارة المالية لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .	تاريخ الاكتمال ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ كشفت دراسة استقصائية لإمكانات نظام الإدارة المالية لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أن النظام لا يعالج بصورة وافية احتياجات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أو متطلباته. وبسبب الدور المباشر الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تخطيط المشاريع وتنفيذها ورصدها، يلزم وضع نظام يسمح بإدراج مشاريع لا تزال قيد الإعداد، وبوضع حدود قصوى للموافقة عليها وبتتبع ورصد الاعتمادات والنفقات على أساس كل مشروع على حدة. وفي ضوء هذا، شارك موظفون مختارون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في آب/أغسطس الماضي في حلقة عمل قام برعايتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن وحدة نظام المعلومات المالية بالميزانية وخلصت إلى أن هذا النظام، الذي سيدمج في النظام المالي الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يلبي على أفضل وجه متطلبات صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. ولذا يتوقع الصندوق اعتماد نظام للمعلومات المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل إدارة ميزانيته ولأغراض إعداد التقارير. والتاريخ المتوقع لاكتمال ذلك هو منتصف عام ١٩٩٧.
إدارة الصناديق ٢٠ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضع استراتيجية للرصد والتقييم [بالنسبة للصناديق والصناديق الاستئمانية]، ذات معايير محددة بوضوح لاختيار البرامج التي تجري بشأنها استعراضات رصد مشتركة والمشاريع التي يتم تقييمها.	١٣ (د) ١٩٨-٢٠ ٥	أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا مشروع الصلاحيات المتعلقة باستعراضات الرصد التي ستنفذ بالاشتراك مع الحكومات، والمستفيدين خلال دورة البرامج القطرية.	تاريخ الاكتمال ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل المساعدة إلى مرفق البيئة العالمية وفي مجال القدرة في القرن ٢١ بشأن وضع استراتيجية للرصد والتقييم. ويدرس مجلس مرفق البيئة العالمية برنامج عمل للرصد والتقييم. وعند الموافقة عليه، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد برنامج عام للعمل من أجل تنفيذ برنامج عمل مرفق البيئة العالمية وبرنامج عمل الرصد والتقييم. وتوجد بالفعل

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
			لدى بعض الصناديق، مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، استراتيجية يجري تنفيذها. وقد اختبرت أشكال التقارير المرحلية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عدد من البلدان، وأرسلت إلى جميع البلدان النماذج الجديدة التي تم إعدادها في ضوء التغذية المرتدة. ويتوقع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن تستخدم هذه النماذج على صعيد عالمي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ومعظم مشاريع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هي مشاريع يشترك في تمويلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتخضع للرصد والتقييم المشترك. ويصدر صندوق الأم المتحدة للمشاريع الإنتاجية خطة تقييم سنوية كما يوجز التقارير ويستخلص الدروس في مذكرة سنوية عامة. وستوضع استراتيجية أكثر منهجية للصناديق والصناديق الاستئمانية الأخرى.
المراجعة الداخلية للحسابات ٢١ - ينبغي نقل مهام شُعبة مراجعة الحسابات، والاستعراض الإداري غير المتعلقة بمراقبة الحسابات لاستكمال الأدلة إلى وحدة تنفيذية.	١٤ (أ) ٥٢ ٢٠٨-٢١ ٢		تاريخ الاكتمال ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تجري مناقشات لنقل هذه المسؤوليات إلى شُعبة السياسات والإجراءات التنفيذية. وتأخذ هذه المناقشات الداخلية في الاعتبار حجم العمل والموارد المتاحة من الموظفين.
المراجعة الداخلية للحسابات ٢٢ - ينبغي أن تقوم الشعبة عند وضع خططها، بتقييم وتسجيل الآثار والمهارات المتعلقة بالموارد المطلوبة من أجل العمل المقترح آخذة في الاعتبار الطلبات المخصصة.	١٤ (ب) ٢٢٥		تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ يجري بالنسبة لكل قسم من أقسام تحديد جميع الوحدات الخاضعة لمراجعة الحسابات ومؤشرات عبء العمل الأخرى حسب الموقع والمنطقة. ويجري استكمال خطة طويلة الأجل (٥ سنوات) لمراجعة الحسابات بالنسبة لكل قسم من أقسام مراجعة الحسابات، وهي تشمل: الاحتياجات المقدرة من الموارد، وتكاليف كل مراجعة للحسابات أو مهمة عمل، ودورة مراجعة الحسابات/التغطية المقترحة، وتقييم القدرات.

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
المراجعة الداخلية للحسابات ٢٣ - ينبغي أن توثق الشُعبة بطريقة واضحة المعايير المستخدمة في اختيار المواضيع المقترحة للاستعراض، وينبغي أن تشمل هذه المعايير الأهمية والمخاطر المعروفة والمحتملة وحُسن توقيت المراجعة المقترحة للحسابات.	١٤ (ج) ٢٢٩		تاريخ الاكتمال ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تضطلع شُعبة مراجعة الحسابات واستعراض التنظيم بعملية تشاور رسمية مع عملاء لتحديد أولويات مراجعة الحسابات ومهمة العمل لعام ١٩٩٧، والأعوام المقبلة. وستكمل الشُعبة مشروع خطة العمل لمراجعة الحسابات لعام ١٩٩٧ التي ستشمل بالنسبة لكل مراجعة حسابات أو مهمة ما يلي: التوقيت المقترح (الشهر)، التكاليف ذات الصلة، أسس الاختيار بما في ذلك تقييم المخاطر وعملية التشاور، نقاط الاتصال بين أنشطة أقسام الشُعبة، تقييم قدرة كل قسم من أقسام مراجعة الحسابات. وستنتهي الشُعبة من وضع خطة العمل لعام ١٩٩٧ في صورتها النهائية، فضلا عن الخطط الطويلة الأجل.
المراجعة الداخلية للحسابات ٢٤ - ينبغي أن تضع جميع أقسام مراجعة الحسابات خططا طويلة الأجل تحدد مقترحات تشمل ميادينها لمراجعة الحسابات وما تُسفر عنه من تغييرات ضرورية في الموارد.	١٤ (د) ٥٧ ٢٢٣-٢٢ ٩	كانت الشُعبة تتوقع أن يؤدي تنفيذ مراكز الخدمات الإقليمية الإضافية، وزيادة التعاقد مع شركات خاصة لمراجعة الحسابات، وإدخال تحسينات في نوعية ونطاق خدمات الشركات، إلى زيادة تغطية مراجعة الحسابات للمكاتب القطرية والإفراج عن موارد من الموظفين من أجل الاضطلاع بمزيد من عمليات مراجعة الحسابات في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	تاريخ الاكتمال ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ يرجع إلى البند ٢٢ أعلاه.
المراجعة الداخلية للحسابات ٢٥ - ينبغي أن تُعد الشُعبة وثائق موحدة تُحدد بوضوح إجراءات مراجعة الحسابات المتخذة والنتائج والاستنتاجات، كما ينبغي أن تستكمل ملفاتها الدائمة بمعلومات أساسية عن الجهات التي روجعت حساباتها.	١٤ (هـ) ٥٨ ٢٣٠	لاحظ المجلس أنه كان يتم معالجة هذه المشكلة باعتبارها جزءا من مبادرة الشُعبة للخدمات الجيدة.	تاريخ الاكتمال ١ آذار/مارس ١٩٩٧ ستقوم الشُعبة عن طريق برنامجها لمبادرات الخدمات الجيدة، بإعداد وتنفيذ معايير للوثائق تشمل الملفات الدائمة وأوراق عمل مراجعة الحسابات.

المرفق (تابع)

توصيات مجلس مراجعي الحسابات	الفقرة المرجعية	رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجلس مراجعي الحسابات	الملاحظات/الخطوات المقترحة/الحالة
المراجعة الداخلية للحسابات ٢٦ - ينبغي أن تُعد الشُعبة دراسة استقصائية عن المخاطر المرتبطة بتشغيل أنظمة الحاسوب في المقر وأن تُقدم تغطية لمراجعة الحسابات حسب الاقتضاء.	١٤ (و) ٥٩ ٢٢٣		تاريخ الاكتمال ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ تُشكل الدراسات الاستقصائية المتصلة بعمليات أنظمة الحاسوب في المقر جزءا من عملية الاستكمال الجارية للخطة الطويلة الأجل للشُعبة استنادا إلى تقييم العمل، وذلك في جملة معاييرها.
المراجعة الداخلية للحسابات ٢٧ - ينبغي أن تُحدد الشُعبة إجراءات لمتابعة الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استجابة لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات لإظهار التحسينات التي أدخلت.	١٤ (ز) ٢٣٧	يُرحب ... المجلس بخطة الشُعبة لتعزيز إجراءات المتابعة كجزء من مبادرتها للخدمات الجيدة.	تاريخ الاكتمال ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ توافق الشُعبة على تحسين متابعة تنفيذ التوصيات بما في ذلك تعزيز البرامج الحاسوبية اللازمة لتسهيل متابعة التوصيات الهامة وستستمر في تحسين تلك المتابعة.

- - - - -